المشروعات الصناعية في العراق 1920–1926م

م .د. سالم إسماعيل مصطفى عبد الرزاق
كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الأنبار

الكلمات المفتاحية: الصناعية - التمور - نفط خانة

الملخص:

تتلخص إشكالية البحث في ابراز تأثير السياسات الاقتصادية والضغوط البريطانية على مسارات التطور الصناعي في العراق خلال فترة الانتداب (1920-1932)، وما هو مدى تأثير هذا التطور (أو عدمه) على تشكيل الهوية الاقتصادية والوطنية العراقية في تلك الحقبة وتبيين كيف شكلت الاتفاقيات المالية والمصالح الاقتصادية البريطانية (مثل الحفاظ على سوق للغزول البريطانية) ملامح الصناعة العراقية الناشئة وهل كانت هناك استراتيجية بريطانية واضحة لتقييد أو توجيه الصناعة العراقية وكذلك يبين البحث ما هي العوامل التي أدت إلى نجاح بعض الصناعات المحلية وفشل أخرى كما سلط البحث الضوء على أثر اهتمام الحكومة العراقية على النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل وما هي العقبات التي واجهت هذه الجهود، بما في ذلك المفاوضات مع بريطانيا؟

أهداف البحث

- تحليل تأثير السياسات الاقتصادية والضغوط البريطانية على قطاعات الصناعة العراقية الناشئة خلال فترة الانتداب .(1920-1932) من خلال فهم كيف شكلت المصالح البريطانية والاتفاقيات الاقتصادية مسار تطور الصناعات المحلية .
- تقييم ديناميكيات نمو وتطور الصناعات المحلية في العراق خلال فترة الانتداب وتحديد العوامل التي ساهمت في نجاح أو فشل صناعات محددة مثل النسيج، السكائر، تعليب التمور، الحرير، وغيرها .
- دراسة دور مشاريع البنية التحتية التي تبنتها الحكومة العراقية في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل خلال الفترة .(1920-1926)
- فحص الدور المبكر لقطاع النفط في الاقتصاد العراقي وتأثيره على المصالح البريطانية وتنامي الحس الوطني

ملخص البحث

شهد النشاط الصناعي العراقي في نهاية العهد العثماني طابعًا تقليديًا حرفيًا، اقتصر على صناعات بسيطة مثل محالج الأقطان، مطاحن الحبوب، مشاغل النسيج، وبعض الورش اليدوية لتصليح الآليات ووسائل النقل. ولم تظهر الصناعات الآلية الحديثة إلا في نهاية عشرينيات القرن العشرين.

في عام 1922، عُقدت اتفاقية مالية بين بريطانيا والعراق، جعلت الحكومة العراقية مسؤولة عن تسديد قيمة المرافق العامة. ورغم السمة المتواضعة للإنتاج الصناعي في عهد الانتداب، إلا أن هناك محاولات ظهرت في مجالات مثل صناعة السكائر والخمور والصابون والأحذية، مما أدى إلى انخفاض قيم الاستيراد.

بدأت بعض الصناعات الوطنية بالنشوء، مثل معمل فتاح باشا وشركائه لصناعة الأقمشة الصوفية، وصدر جزء من إنتاجه إلى دول الجوار. أما صناعة الحرير، فظلت في طور التجربة بسبب عدم وجود سوق مناسبة، إضافة إلى معارضة بريطانية لمنع قيام هذه الصناعة لتبقي العراق معتمدًا على الغزول البريطانية.

وفيما يخص صناعة الكتان، اقترحت مديرية الزراعة تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق صناعية، وإنشاء معامل فيها. ورغم التخطيط الجيد، فقد اصطدم المشروع بإحجام الشركات البريطانية عن تزويد العراق بالمكائن، نظرًا لمخاطر التكاليف.

أما صناعة السكائر، فقد تطورت بسرعة بفضل محاولات الحكومة لتحسين إنتاج التبغ، وتمكنت خلال أربع سنوات من تغطية نصف الاستيراد السابق. أما صناعة تعليب التمور، فتركزت في البصرة والفرات الأوسط، وكانت بدائية في البداية لكنها شهدت تحسنًا بفضل تدخل سلطات الانتداب، مثل إدخال عملية تبخير التمور ورفع النوى لتحسين الجودة.

أُنشئ أول معمل لتقطير الكحول في بغداد عام 1923، واعتمد على عرق التمر، وظهر نشاط في تقطير الكحول المثيلي، رغم الإخفاقات التي واجهتها بعض المعامل بسبب أعطال فنية. أما صناعة البيرة في الموصل فلم تنجح.

لم يكن للعراق صناعة دوائية متقدمة، واقتصرت على شركة لإنتاج قطرة العين عام 1920، لكنها فشلت بسبب عدم ثقة الناس بالأدوية المحلية. أما صناعة الملح، فقد أُديرت من قبل الحكومة، وتم تنظيمها في مناطق متعددة، أهمها طوزخورماتو وهيت والفاو.

في ميدان النفط، بدأ حقل نفط خانة بتزويد السوق المحلي، بإشراف شركة النفط الإنكليزية-الفارسية. وفي عام 1925، مُنحت شركة النفط التركية امتيازًا لمدة 75 سنة، ما أدى إلى تشغيل آلاف العمال، وكان له تأثير في النمو الاقتصادي ومناهضة الاحتلال البريطاني.

بدأت الحكومة العراقية تهتم بالبنى التحتية مثل الطرق والمباني العامة خلال الفترة 1920-1926، مما أدى إلى تشغيل أعداد كبيرة من العمال، وظهور ورش تصليح السيارات في بغداد والمدن الكبرى.

وفيما يخص السكك الحديدية، فقد بدأت الحكومة العراقية في مفاوضات مع بريطانيا لنقل ملكيتها. ورغم العقبات الكبيرة، مثل تحديد ثمن المعدات والمفاوضات المالية، سعت الحكومة إلى تملكها من خلال تسديد أثمانها من أرباح التشغيل، ورفضت العروض البريطانية التي رأت فيها تضحيات مالية جسيمة.

واجهت الحكومة صعوبات في تسديد الأقساط، واضطرت إلى طلب التحكيم الدولي. واقترحت بعثة مالية إنشاء شركة مشتركة بين الحكومتين العراقية والبريطانية لإدارة السكك، لكن الحكومة العراقية رفضت المقترح. وفي عام 1925-1926، بلغت مصروفات دائرة السكك نحو 9 ملايين روبية، شملت نفقات الصيانة والتشغيل.

القروض التي حصلت عليها إدارة السكك من الحكومة أثارت إرباكًا في الحسابات، خاصة أنها منحت بدون فوائد، مما خالف القوانين المالية.

أدى اكتشاف النفط في كركوك إلى انتعاش اقتصادي، وكان له أثر بالغ على المصالح البريطانية، كما أسهم في تنامي الحس الوطني المعارض للاحتلال البريطاني.

المقدمة:

على الرغم من ظهور بعض المشاريع الصناعية العراقية، والتي أُنشئت على أُسس حديثة في الإنتاج، إلّا أنَّ الصناعة العراقية بقيت تُعاني من مشاكل وتخلّف وتردّي في الإنتاج والنوعية؛ كونها اعتمدت على المواد الأولية المستوردة باعتبار أنَّها تمر بمرحلتها الأولية، وهنا ظهرت مشكلة ارتفاع أسعار المنتوجات والبضائع المستوردة، وكانت المواد المستوردة شملت الخشب وكذلك المعادن والجلود المدبوغة والغزول والأصباغ التي كانت تُستخدم في صناعات متعددة، بالإضافة إلى سيطرة النفوذ السياسي البرلماني على العراق وإهمال كافة مرافق الحياة العراقية، لكن بعد تشكيل الحكومة العراقية وبعض الشخصيات الوطنية أولت الصناعة العراقية اهتماماً كبيراً، حيث وصلت نسبة سكان العراق عام 1890م إلى (1,85) مليون نسمة، وارتفعت إلى (7) مليون نسمة حسب إحصاء عام 1947م.

كان النشاط الصناعي العراقي في نهاية العهد العثماني ذو طابع حرفي تقليدي مقتصراً على عدد من محالج الأقطان ومطاحن الحبوب ومشاغل النسيج البدائية وبعض الصناعات الحرفية اليدوية وورش بدائية لتصليح الآليات ووسائط النقل، ولم تظهر المصانع الآلية الحديثة إلى الوجود في العراق إلّا في نهاية العشرينات، فلم تتجاوز عام 1921م استيرادات وصادرات العراق ما مقداره (10) ملايين دينار للاستيراد وحوالي (4) ملايين للصادرات.

وعُقدت في العام 1922م اتفاقية مالية بين بريطانيا والعراق تم بموجبها قبول الحكومة العراقيه مسؤولية تسديد قيمة المرافق العامة والبالغة (9,4) مليون روبية، نحو (700) ألف باون استرليني عن منشآت العراق والجسور والبرق والبريد والتلفون بفائدة سنوية قدرها (5%)، وبذلك أصبحت المرافق العامة من مسؤولية الحكومة العراقيه الفتية[1].

ويمكن القول أنَّ التواضع كان السمة العامة التي طبعت الإنتاج الصناعي في عهد الانتداب، إذ كان الاعتماد يقوم أساساً على تصريف المنتوج في السوق المحلية الذي كان يستوعب كمية ضئيلة منه، كما أنَّ المنتجين واجهوا صعوبات جمّة، ولكن لابدّ من الإشارة إلى أنَّه نتيجة التوسع في الإنتاج في مجال صناعة السكائر والخمور والأحذية والصابون والفواكه والخضروات والثمار الجافة، قد أدّت إلى هبوط قيم المستورد[2].

واستطاعت جملة من الصناعات الوطنية أنْ تنشأ وتقدم إنتاجها إلى السوق على الرغم من سمة التواضع التي كانت تغلف فعالياتها بصفة عامة، فقد تمكن معمل فتاح باشا وشركائه من إنتاج كميات من الأقمشة الصوفية الجيدة، حتى أنَّه صدّر جزءً منها إلى سوريا والبلدان المجاورة[3].

ولم تخرج صناعة الحرير من طور التجارب خلال عهد الانتداب، فقد وجدت دائرة الزراعة أنَّه من غير العملي الانهماك في التجارب ما لم تجد الرواج لسوق شرانق الحرير[4]، التي أوفدت الدائرة الموظفين اثنين يتعلم فنون رعايتها[5]، وكانت تجارب صناعة الحرير تسير بخطوط وئيدة؛ بسبب معارضة بريطانيا نشوء هذه الصناعة في العراق لضمان استمرار اعتماد المنتجين الصناعيين على الغزول القادمة من المصادر والتي تسيطر عليها بريطانيا[6].

وكانت الاقتراحات التي تقدمت بها مديرية الزراعة حول صناعة الكتان قد تلخصت بتقسيم القطر الى ثلاث مناطق وتأسيس معمل واحد في كل منطقة، حيث حصرت الأولوية الواقعة على نهر دجلة في منطقة واحدة، وألوية الفرات في منطقة أخرى، وألوية الموصل وكركوك وأربيل في منطقة ثالثة، وقد أوضحت مديرية الزراعة أنَّ القصد من حصر تشييد المعامل في مناطق ثلاث يمكّن في الاقتصاد بالوقت والنفقات وإيجاد مراكز استلام قريبة من موقع الإنتاج، وافترضت المديرية جملة من الشروط لتعيين حقوق الحكومة والمساهمين في امتياز الكتان الذي حددت

مدته بعشر سنين مع التركيز على وجوب إنشاء معمل في بغداد أو بالقرب منها، وإعفاء المكائن المستوردة للعمل من رسوم الجمارك خلال مدة الامتياز، وإعفاء الكتان المصدّر من الرسوم لمدة ثلاث سنوات، وقد اصطدم تصنيع الكتان بإحجام الوكالات التجارية البريطانية عن تزويد العراق بالمكائن اللازمة؛ للحذر الذي لازمها من مخاطر التكاليف الباهظة التي تتطلبها الآلات استخدام الموظفين المختصين بمرتبات عالية في محصول غير معروف النتائج[7].

ويمكن القول أنَّ سنوات الانتداب شهدت تحولاً في صناعة السكائر، وكان لمحاولات الحكومة في تحسين أصناف التبغ وطرق جمعه الأثر البالغ في ذلك، فجاءت عمليات الإنتاج وفق الأسلوب الحديث متناسقة، أدت عملها بصورة حسنة[8]، وبعد نشوء صناعة السكائر وتطورها السريع من الظواهر البارزة خلال عهد الانتداب، خاصة أَنَّها استطاعت أنْ تسدّ نصف قيمة ما كان يُستورد خلال أربع سنوات فقط[9].

أما صناعة تعليب التمور التي كانت تتركز في البصرة ومنطقة الفرات الأوسط، فكان الاعتماد الرئيس يقوم على استيراد صناديق التعليب، وكانت محلية التصنيع وتقتصر على إعداد التمور للتصدير فقط، حيث كانت العمليات الصناعية تتم بأسلوب بدائي، وكان يُطلق على الأماكن التي توجد فيها المكابس البدائية (جرداغ)[10]، ومن الظواهر البارزة في هذه الصناعة، أنَّها كانت تخضع للشركات الاجنبية، حيث يتم التصدير إلى اوروبا وامريكا الشمالية، وقد ازدهرت صناعة تعليب التمور خلال السنوات الأولى من الانتداب مستفيدة من النقص الذي ساد إنتاج الفواكه بعد الحرب العالمية الأولى في اوروبا، إضافة إلى الاهتمام الذي بذلته سلطات الانتداب لتوسيع تصدير التمور الذي وجدت فيه مكسباً مادياً مهماً، حيث وجهت نشاطها لإدخال بعض التحسينات في هذه الصناعة، مثل عمليه تبخير التمور لتعقيمها، وأسهمت شركات التصدير الكبيرة بإدخال طريقة رفع النوى من التمور عام 1925م، التي كان لها الأثر في مواجهة المنافسة التي أحدثتها تجارة التمور العالمية من خلال عرض التمور بصورة أفضل من السابق[11].

في عام 1923م وخلال شهر كانون الثاني تم إنشاء معمل لتقطير الكحول في مدينة بغداد، وكان يعتمد في إنتاجه على عرق التمر بصورة خاصة، حيث اشتمل سوق تصريفه في بغداد، وديالى، والكوت، والحلة، وكربلاء، والرمادي، وكان إنتاج الكحول قد شمل خمس معامل، أربعة منها تقوم على وسائل الإنتاج التقليدية، أما الخامس فيقوم على الأساليب الحديثة، حيث ينتج الكحول المثيلي، لكن المعمل واجه الإخفاق بسبب الخلل الذي لازم الآلات، وبقي معمل تقطير البصرة يفي بحاجات الألوية الجنوبية من (العرق)، إذ كان يغطي حاجات البصرة والعمارة

والناصرية والديوانية، أما صناعة البيرة في الموصل والتي كانت تعتمد على الشعير المنتج في المنطقة فلم تجد النجاح، وبقيت في أطوارها الأولى التي بدأت بها[12].

وفي مجال صناعة الأدوية والعقاقير، لم يكن في العراق صناعة لها، عدا صناعات بسيطة مثل قطره العين، حيث تأسست شركة لإنتاجها في العام 1920م، بيد أنَّ الشركة لم تلق النجاح المطلوب؛ بسبب عدم الثقة بصناعة الأدوية المحلية[13].

وعُهدت عملية استخراج وصيانة وبيع الملح إلى إدارة خاصة بها لتنظيم عملياتها، وكانت الحكومة تقوم بالإشراف المباشر عليه، منذ العام 1923م، وقد تحدد نظام البيع بالالتزام بعد هذا العام في مناطق صغيرة في الموصل والعمارة والزبير والكوت ومندلي، وقد تركز نشاط الإدارة في محطة طوزخورماتو التي نجحت في استخراج كميات جيدة، ومملحة هيت أنتجت (600) طن ومملحة الفاو التي كانت مشكلة مياه المد والجزر البحرية تؤثر في انتاجها[14].

وفي ميدان الصناعة النفطية بدأ حقل (نفط خانة) قرب خانقين بتزويد الأسواق المحلية بالنفط بإشراف شركة النفط الانكليزية – الفارسية، وقد وضعت المهمة المباشرة لإنتاج النفط في هذا الحقل لشركة نفط خانقين التي هي فرع منها[15]، وقد وصفت جريدة العالم العربي فتح آبار النفط بأنّها الفرصة الثمينة للبلاد كي تتخلص من الأزمة المالية الماسكة بخناقها[16].

وفي العام 1925م مُنحت شركة النفط التركية امتيازاً من الحكومة العراقية لمدة (75) سنة، حيث بدأت في تشغيل أعداد كبيرة من العمال، فكانت البداية تشغيل (180) عاملاً، وارتفع العدد في العام 1926م إلى (2500) عاملاً[17].

وكان للعامل السياسي أثراً في توجه الحكومة نحو تعمير بعض المناطق، فعلى سبيل المثال بدأت الجهات الإدارية المسؤولة توضح في تقاريرها المرفوعة إلى الحكومة أهمية بعض المشاريع العمرانية والخدمية في ربط أجزاء المملكة وتقوية السلطة المركزية وتسهيل بعض أوجه النشاط التجاري مع البلدان المجاورة[18]، وقد ركزت مديرية الأشغال العامة نشاطها خلال الفترة 1920-1926م في مجال إنشاء الطرق والأبنية العامة، وكان لهذا النشاط أثراً في استيعاب أعداد واسعة من العمال في مجال رصف الطرق وتبليطها وتنشيط حركة النقل وزيادة عدد السيارات، مما أدى إلى ظهور ورش تصليح السيارات في بغداد والمدن الرئيسية[19].

ومن الظواهر البارزة في تلك المرحلة أنَّ دوائر هامة عمدت إلى تقليص عدد موظفيها وعدد العاملين لديها، ويعود هذا إلى طبيعة عملها، فمثلاً أنَّ دائرة السكك الحديد التي كان عدد موظفيها يبلغ (9302) موظفاً في العام 1925م، أنقصت هذا العدد إلى (7543) موظفاً في العام التالي، ومردّ ذلك ينبع من إنجاز البنى الرئيسية لهذه الدائرة، كنصب السكك الحديد وبناء

المحطات الفرعية، وبالتالي ظهور الفائض بالعمال، كما أنَّ تراكم الخبرات لدى العمال العراقيين جعل نسبتهم تزداد الى 84% من مجموع الموظفين في إدارة السكك الحديدية في نهاية العام 1926م، وتُعد مسألة نقل ملكية السكك إلى الحكومة العراقية من القضايا التي أخذت حيزاً واسعاً من التفاوض بين الجانبين العراقي والبريطاني، إذ بُدأ بنقل الإدارة إلى السلطات العراقية عام 1923م تمهيداً لنقل الملكية بصورة رسمية[20].

وقد عبر الجانب البريطاني عن رغبته في نقل الملكية على أساس البيع بالآجل اعتماداً على حساب جار، وأنيطت مهمة تخمين ثمن المعدات والآلات عدا المخازن إلى أحد الخبراء، حيث يبلغ الثمن المخمن ما يقارب (458) لك روبية، أما الموقف العراقي فقد جاء من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في 10 كانون الثاني 1923م، والذي احتوى على رغبة الحكومة العراقية في ملكية السكك الحديد، وسداد قيمتها من خلال عرض أسهمها من أرباح الدائرة، وجوبه القرار برفض بريطاني، فاستمرت المفاوضات التي كان المفاوض العراقي يوضح عجز الحكومة العراقية عن دفع المبلغ الذي قدّره الخبير المخمن والذي وصف الغش، كما أنَّ التقادم والعطب وأعمال التبديل ونفقات الصيانة كلها يجب أنْ توضع بالحسبان من وجهة النظر العراقية[21].

وكان اقتراح جديد تلخص فيه أنْ يُسدد ثمن انتقال ملكية السكك الحديد بعد وضع سعر جديد معقول، ووجدت الحكومة أنَّه ليس أمامها سوى سبيلين، الأول الاستقراض، والثاني سحب المبلغ من الإيرادات العامة، بعد أنْ وجدت العنت من الجانب البريطاني في مسألة تسديد الأقساط، وقد بلغ الأمر بهم إلى أنَّهم هدّدوا باستخدام حق التصرف في السكك الحديد في نقل ملكيتها إلى الأفراد أو الشركات الخاصة[22].

واضطرت الحكومة العراقية إلى طلب التحكيم بتعيين ثمن السكك الحديد ونقل ملكيتها في العام 1924م، وعند حضور البعثة المالية إلى العراق لموازنة الميزانية اقترحت نقل ملكية السكك إلى هيئة تُدعى بـ(شركه التعاون) تكون هي المالكة والمسؤولة عن الإدارة، على شرط موافقة الحكومة العراقية على ذلك، ويكون رأس مالها (500) لك روبية تُقسم مناصفة بين الحكومتين البريطانية والعراقية، مع وضع الحق للحكومة العراقية في شراء حصص الحكومة البريطانية بالسعر الأصلي، ويكون مجلس الإدارة مؤلفاً من ثلاثة مدراء تعيّنُهُم الحكومة العراقية ومديرين تعيّنهما الحكومة البريطانية، وعدّ الجانب البريطاني هذه المقترحات تضحية مالية جسيمة، كما أنَّ الحكومة العراقية لم تقبل بهذه المقترحات[23].

واستمرت دائرة السكك تمارس أعمالها حتى أنَّ مصروفاتها بلغت في السنة المالية 1925-1926م ما يقارب (8,971,974) روبية، وكانت أوجه الصرف في أمور الهندسة والقاطرات والعربات والسفر والبضائع والحركة ومصاريف عامة، وعربات معدّة، ومصاريف متنوعة[24].

وقد أحدثت مسألة القروض التي كانت تحصل عليها إدارة السكك من الحكومة إرباكاً في أعمال مراقب الحسابات العامة، حيث حصلت الدائرة على قرض قدره (24) لك روبية في السنة 1924-1925م بدون فوائد، مع أنَّ القانون يُلزم استيفاء فائدة سنوية قدرها 6,25 بالمائة، وحصلت الدائرة على قرض في آب 1925م قدره (40) ألف روبية وبموجب مرسوم رقم (7) والصادر في 17 حزيران 1925م، الذي نصّ على وجوب استيفاء فائدة قدرها 6,25 بالمائة على القرض[25].

لقد لعب النفط دوراً كبيراً عندما تدفق في كركوك كميات كبيرة، وما يترتب عليه من انتعاش مادي، وما له من أثر على المصالح البريطانية في العراق، وكذلك إلى نمو موقف وطني داخلي كبير لمعارضة الاحتلال البريطاني ثانياً[26].

النتائج

1- سيطرة رأس المال الأجنبي على الصناعات، إلّا أنَّ الصناعات اليدوية البسيطة والعرضية استطاعت أنْ تفرض وجودها في السوق العراقية.

2- أراد الانجليز أنْ تجعلوا من الصناعات المحلية أسوء صناعة، من خلال فرض هيمنتها عليها وتكريس حالة التخلّف لها.

3- إنّ الفارق كان شاسع وكبير بين الصناعات الخارجية الاجنبية والمحلية، وهذا ما سبّب مشكلة الصناعات المحلية إذ تعرّضت للهجر.

4- رغم هذه الأوضاع الصناعية المعقدة إلّا أنَّ هناك بعض الصناعات المحلية الوطنية العراقية استطاعت أنْ تثبت وجودها في السوق العراقية.

5- إنّ الإهمال الذي عانت منه اليد العاملة الوطنية كان سبباً في سيطرة الصناعات الأجنبية على هذه الفئة الكادحة.

6- كذلك شهدت هذه المرحلة عزوف الكثير من الطبقة الفلاحية عن الزراعة والتوجه نحو الصناعات اليدوية الجديدة.

7- بالرغم من أنَّ الأجور القليلة التي كان يتقاضاها العمال، وهذه كانت من أهم المشاكل التي واجهة الصناعة الوطنية.

8- لكن بعد ظهور فكرة تشكيل نقابي للعمال يطالب بتحسين أوضاعهم، اعتبر هذا أهم ما ميّز الصناعات الوطنية العراقية.

الهوامش:

(1) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه، تطبيقاته وأجهزته، ج1، 1921-1980م، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة محمد عزيز وعدنان القصير، بغداد، 1963م، ص96.

(2) كاثلين لانكلي، بغداد، 2002م، ص51-52.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1419، و89، ص115.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 38011/311/1921، الملفة السابقة.

(5) جريدة الوقائع العراقية، العدد: 3، 1 كانون الأول 1922م، ص9.

(6) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي، ص452.

(7) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1921، الأوراق 4، 5، 8، 30، الملفة السابقة.

(8) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، 1949م، ص236.

(9) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1419، و89، ص119، الملفة السابقة.

(10) الجرداغ: مخيمات مصنوعة من القصب، تُنصب في بساتين النخيل، وتعود ملكيتها لأصحاب البساتين أو تجار التمور، يتم فيها كبس التمور لإعدادها للتصدير.

(11) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي، ص288.

(12) وزارة المالية، دائرة الجمارك والمكوس العامة، التقدير الإداري لسنة 1923-1924م، مطبعة الحكومة، بغداد، بلا تاريخ، ص11.

(13) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي – الملفة 311/956، و1، ص23، الملفة السابقة.

(14) كاتلين لانكي، المصدر السابق، ص338.

(15) محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، البصرة، 1969م، ص44-45.

(16) شارل عيساوي، محمد يغانة، نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد السلمان، بغداد، 1966م، ص54-55.

17 (Britain and Middle East Development Central Office of Information, London, 1956, p. 23.

(18) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1767، و91، ص113، وزارة الاقتصاد والمواصلات.

(19) محاضر مجلس النواب لسنة 1926م، الاجتماع الاعتيادي، جلسة 54، ص795.

(20) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1765، و20، ص32، من مستشار المعتمد السامي في العراق إلى رئيس الوزراء في 12 كانون الثاني 1926م.

(21) لونكرك ستيفن، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط6، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ص283.

(22) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1811، الأوراق 47-48، مذكرة حول السكك الحديد.

(23) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1811، الأوراق 49، 50، 51، 52، مذكرة حول السكك الحديد.

(24) التقرير البريطاني لسنة 1926م، المصدر السابق، ص158-159.

(25) تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة 1925-1926م، بغداد، 1927م، ص21.

(26) رجاء حسين حسني، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941م، بغداد، 1979م، ص51.

المصادر:

1. تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة 1925-1926م، بغداد، 1927م .
2. جريدة الوقائع العراقية، العدد: 3، 1 كانون الأول 1922م .
3. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1419، و89 .
4. رجاء حسين حسني، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941م، بغداد، 1979م .
5. شارل عيساوي، محمد يغانة، نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد السلمان، بغداد، 1966م .

6. صباح كجة جِي، التخطيط الصناعي في العراقي أساليبه، تطبيقاته وأجهزته، ج1، 1921-1980م، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة محمد عزيز وعدنان القصير، بغداد، 1963م .
7. كاثلين لانكلي، بغداد، 2002م .
8. لونكرك ستيفن، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط6، ترجمة جعفر خياط، بغداد .محاضر مجلس النواب لسنة 1926م، الاجتماع الاعتيادي، جلسة 54 .
9. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي .
10. محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، البصرة، 1969م .
11. مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، 1949م .
12. وزارة المالية، دائرة الجمارك والمكوس العامة، التقدير الإداري لسنة 1923-1924م، مطبعة الحكومة، بغداد، بلا تاريخ .
13. Britain and Middle East Development Central Office of Information, London, 1956

Industrial Projects in Iraq 1920-1926 AD

Dr. Salem Ismail Mustafa Abdul Razzaq

College of Education for Humanities

University of Anbar

ed.salim_ismaeel@uoanbar.edu.iq

Keywords: Industrial . Dates . Naft Khaneh

Summary:

The research problem is summarized in highlighting the impact of British economic policies and pressures on the paths of industrial development in Iraq during the mandate period (1920-1932), and the extent to which this development affected (or lack thereof) the formation of the Iraqi economic and national identity in that era, and showing how British financial agreements and economic interests (such as maintaining a market for British yarns) shaped the features of the emerging Iraqi industry, and whether there was a clear British strategy to restrict or direct the Iraqi industry. The research also shows what are the factors that led to the success of some local industries and the failure of others. The research also sheds light on the impact of the Iraqi government's interest in economic activity and the provision of job opportunities, and what are the obstacles that faced these efforts, including negotiations with Britain.